معلومات أساسية

تمويل الأمن الغذائي والزراعة المستدامة

تشهد الأسعار العالمية القياسية للأغذية انخفاضا، تحت تأثير التباطؤ الاقتصادي، ولكن البيئة الاقتصادية والمالية الجديدة تفرض مجموعة صعبة من التحديات.

والارتفاع الأولي السريع في أسعار الأغذية في أوائل عام ٢٠٠٨، وفي السنوات التي سبقتها مباشرة، كان مرتبطاً بضغط تصاعدي على أسعار السلع الأساسية بعد أعوام من النمو الاقتصادي القوي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وتضافرت عوامل الارتفاع المتزايد في مستويات المعيشة وتحسن الغذاء وارتفاع تكاليف النفط (والنفط أحد المدخلات الرئيسية في إنتاج الغذاء)، مع ضعف المحاصيل في البلدان الرئيسية، لتجعل الأسعار ترتفع بشكل حاد. وكان وقع ذلك أشد على البلدان الفقيرة، حيث أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية ووقوع ٧٥ مليون نسمة إضافية في براثن المجاعة، وفقاً لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

ثم جاء الانكماش الاقتصادي متضافرا مع تحقيق محاصيل قياسية من الحبوب في عام ٢٠٠٨ ليكبح جماح الأسعار العالمية. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عاد مؤشر الفاو لأسعار الأغذية للهبوط إلى المستويات التي كانت سائدة في بداية العام. ولكن أسعار الأغذية لا تزال مرتفعة، أو تواصل ارتفاعها في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث الأسواق مغرقة في المحلية.

وفي نفس الوقت، تبقى احتمالات حدوث انتعاش في حالة القطاع الزراعي وسبل عيش صغار المزارعين مهددة..

ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صرح السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أمام لجنة الأمن الغذائي التابعة لهذه المنظمة بأن "حالة عدم اليقين التي تكتنف الأسواق الدولية اليوم، بالإضافة إلى خطر حدوث كساد اقتصادي عالمي، قد تدفع بالبلدان باتجاه تبني سياسة حمائية، وإعادة تقييم التزاماتها المتصلة بتقديم المعونة الإنمائية الدولية".

وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة من أن تذبذب الأسعار المتناقصة، التي تكاد تماثل من حيث الوقع كعامل اضطراب، الزيادات الحادة في الأسعار التي وقعت في وقت مبكر من هذا العام، قد يعني تقلص الزراعات، وما يتبع ذلك من ضآلة المحاصيل في بلدان التصدير الرئيسية. وفي ضوء نفاد مخزون الحبوب، قد يفضي هذا السيناريو إلى جولة أخرى من جولات ارتفاع الأسعار الغذائية بشكل قياسي في العام القادم.

ومن الآثار المحتملة لاجتماع عوامل تقلبات الأسعار واضطرابات أسواق المال وتباطؤ النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة ما يلي:

- قد تواجه البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي وغيرها من البلدان ذات الأسواق الناشئة، التي تأثرت بالأزمة الغذائية، صعوبات متزايدة في تمويل وارداتها من الأغذية من جراء تدهور موازين المدفوعات لديها وهبوط قيمة عملاتها.
- تتعرض الدول المصدرة لخسارة العائدات بسبب انخفاض الطلب العالمي على صادراتها من السلع، مما من شأنه أن يزيد من صعوبة احتفاظها بشبكات الضمان الاجتماعي، من قبيل توفير التغذية المدرسية وتقديم المعونات الغذائية.
- قد تتجمد الخطط المتعلقة بالنفقات المتوسطة الأجل الخاصة بتعزيز الإنتاجية الزراعية وتدعيم الإمدادات الغذائية على الصعيد الأطول أجلا في البلدان النامية، وذلك بفعل القيود المالية وتخفيضات التمويل.
- قد تبرز آثار سلبية على صعيد الاقتصاد الكلي في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وذلك من حيث هبوط "الاقتراض والإقراض المصرفي والمعونة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين"، وذلك وفقاً لتصريحات السيد ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.
- قد تؤدي الضغوط الائتمانية إلى منع أسواق الأغذية العالمية من العمل على نحو سليم، حيث سيجد المصدرون مزيداً من الصعوبات في الحصول على تسهيلات ائتمانية أجنبية.

الأمم المتحدة

الخطوات الكفيلة بإيجاد مخرج من المشكلة

قام السيد بان-كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بتشكيل فرقة عمل رفيعة المستوي بشأن أزمة الأمن الغذائي في العالم، وذلك في أوائل عام ٢٠٠٨، وهذه الفرقة تضم ١٧ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ما بين صناديق وبرامج ووكالات وإدارات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. واضطلع أعضاء هذه الفرقة، من منطلق العمل الجماعي، بوضع خطة تسمى "الإطار الشامل للعمل". ومن الخطوات الواردة في هذه الخطة ما يلي:

- تشييد بنى أساسية عامة، من قبيل الطرق ومرافق الري والنقل والتخزين، للمساعدة في حفز الاستثمار الخاص و تشجيع ما يطالب به "الإطار الشامل للعمل" من تهيئة شراكة عالمية بين الحكومات ومنظمات الأعمال التجارية والمجتمع المدني.
- قيام الأمين العام بمطالبة المانحين بمضاعفة المعونة المنخفضة التي تقدمها حاليا في مجال الزراعة ثلاث مرات (حوالي ٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ويتعين على البلدان المتضررة أن تقوم أيضاً بزيادة حصة النفقات العامة المتصلة بالزراعة والبنية الأساسية في الأرياف والخدمات التقنية والمالية المقدمة لصغار المزارعين وقطاع الزراعة التجارية ذات النطاق المتوسط.
- لمواكبة التقلبات في أسعار الأغذية، لا بد من الاستثمار في ميدان إدارة مخاطر الأمن الغذائي. وتتضمن الآليات ذات الصلة وضع خطط للأمن الغذائي، وتعزيز استخدام مخزون الأغذية على الأصعدة المجتمعية والمحلية والإقليمية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الأغذية على نحو شامل، وذلك من خلال تخفيف القيود التصديرية والرسوم المفروضة على السلع الغذائية، إلى أدنى حد، سواء في البلدان المستوردة للأغذية أم المصدرة لها.
- يتعين على البلدان أن تعود إلى طاولة التفاوض بشأن المحادثات المتصلة ببرنامج الدوحة الإنمائي، في إطار منظمة التجارة العالمية، وأن تتفق على إجراء تخفيضات ملموسة في الإعانات المالية الزراعية، وكذلك على تقليل التعريفات الجمركية، من أجل المساعدة في تحسين الأمن الغذائي وإنتاجية صغار الملاك في البلدان النامية.
- ينبغي أن يخلق تطوير الوقود الإحيائي توازناً بين الأمن الغذائي وأمن الطاقة، مما يمكّن المنتجين ذوي الكفاءة في البلدان النامية من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها أنواع هذا الوقود.